

## أدوات العنف

### جهود مراقبة الأسلحة لمنع العنف المسلح والحد منه

ماركوس ويلسون



يذهب ما يزيد عن ٥٢٦ ألف شخص ضحية العنف المميت كل عام، حيث يتوفى ٩ من ١٠ أشخاص من هؤلاء في ظروف لا تتعلق بالنزاعات. ويرتبط العنف المسلح بشكل كبير بعدم القدرة على التطور والنشل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (Geneva Declaration Secretariat, 2011, p.1).

ويتخذ العنف المسلح العديد من الأشكال المختلفة ضمن سياقات محلية ووطنية وإقليمية مختلفة، لذلك تختلف الأساليب المتبعة لمنع هذا العنف والحد منه بصورة مشابهة. ومن العناصر المشتركة في مبادرات التدخل المباشر التي تهدف إلى منع العنف المسلح والحد منه الجهود المبذولة في مراقبة الوصول إلى الأسلحة التي تُستخدم غالباً في ارتكاب عمليات العنف الذي يختلف من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر<sup>٢</sup>. ولغايات هذه الوثيقة، يُستخدم مصطلح 'نزع السلاح' كاختزالٍ لمثل هذه المبادرات.

وتستند استراتيجيات نزع السلاح إلى التوقع بأن تقييد الوصول إلى الأسلحة المميتة سوف يؤدي إلى الحد من مستوى عمليات القتل والإصابات التي يكون لها علاقة بالأسلحة. وعلى سبيل المثال، وجد مسح أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠١١ لتدخلات منع العنف المسلح والحد منه في ٥٧٠ دولةً ومجتمعاً محلياً<sup>٣</sup> أن ٩٠ في المائة من التدخلات المباشرة كانت تتمثل في برامج لنزع السلاح شملت عمليات نزع الأسلحة من المجتمع (OECD, 2011, p.37, Table 2.2).

وتبين هذه الوثيقة أن مبادرات مراقبة الأسلحة أو نزع السلاح هذه تُعدّ عناصر ضرورية لكنها غير كافية فيما يتعلق بمحاولات منع العنف المسلح والحد منه، كما تستعرض مجموعة من

الولايات المتحدة الأمريكية - لوس أنجلوس: سُلمت الأسلحة النارية بشكل طوعي إلى الشرطة لمدة خمس ساعات بتاريخ ٩ أيار ٢٠٠٩. في برنامج إعادة شراء الأسلحة لمدة يوم واحد، تلقى المواطنون الذين سلموا سلاحاً هسيمة شرائية لسوبرماركت محلي © Robyn BECK / AFP PHOTO

وثيقة السياسات الخاصة بإعلان جنيف هي وثيقة واحدة من سلسلة وثائق أُعدت لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات للمباحثات الجارية حول إطار عمل التنمية الذي سيتبع الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تضع هذه السلسلة منع العنف المسلح والحد منه ضمن السياق الأوسع للتنمية المستدامة لتبين كيف أنه من الممكن أن يكون لدى التعامل مع العنف تأثيرٌ تنموي إيجابي. وبلاستناد إلى الأدلة الحالية، تهدف الوثائق إلى إبراز الأساليب التي يُعتقد أنها سوف تمنع العنف المسلح وتحد منه.

تُصدر وثائق السياسات هذه من خلال الأمانة العامة لإعلان جنيف، ولا تتضمن محتوياتها إقرار الدول التي تلتزم بإعلان جنيف.

الأساليب المتبعة في التدخلات المتعلقة بالأسلحة – ابتداءً من مبادرات مراقبة الأسلحة القائمة بذاتها وصولاً إلى الأساليب التي تدمج مراقبة الأسلحة مع استراتيجيات تنموية أوسع – حيث تبرز نقاط القوة والضعف لهذه الأساليب فيما يتعلق بمنع العنف المسلح والحد منه. وفيما يلي نتائج الوثيقة الرئيسية القائمة على الأدلة:

- نادراً ما تحقق برامج مراقبة الأسلحة القائمة بذاتها تخفيضاً في العنف المسلح بطريقة مستدامة.
- تكون برامج مراقبة الأسلحة في قمة فعاليتها عندما تتضمن استراتيجيات شاملة للتدخلات التي تضم إصلاح السياسات، منع حمل الأسلحة، الحفاظ على الأمن، حملات جمع الأسلحة واتلافها، التوعية، والتغيير السلوكي.
- المبادرات التي ينتج عنها أكثر مستويات عنف مسلح منخفض قابل للقياس ومستدام هي تلك التي تتناول كلا من تزويد الأسلحة وتوفرها والعوامل التي تؤدي إلى طلبها. وفي حال عدم تناول العوامل التي تؤدي إلى اقتناء الأسلحة واستخدامها وإساءة استخدامها – كالشعور بانعدام الأمن وعدم الثقة بالجهات المعنية بالأمن في الدولة، إلخ،

يكون لدى التدخلات في أفضل الأحوال تأثير قصير الأجل. ■ بينما يُعدّ الحدّ من توفر الأسلحة متغيّراً ضرورياً لنجاح واستمرار التخطيط التنموي، تُعدّ المبادرات المكتملة ضرورية أيضاً من أجل تناول العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من خطر العنف المسلح.

### الخلفية

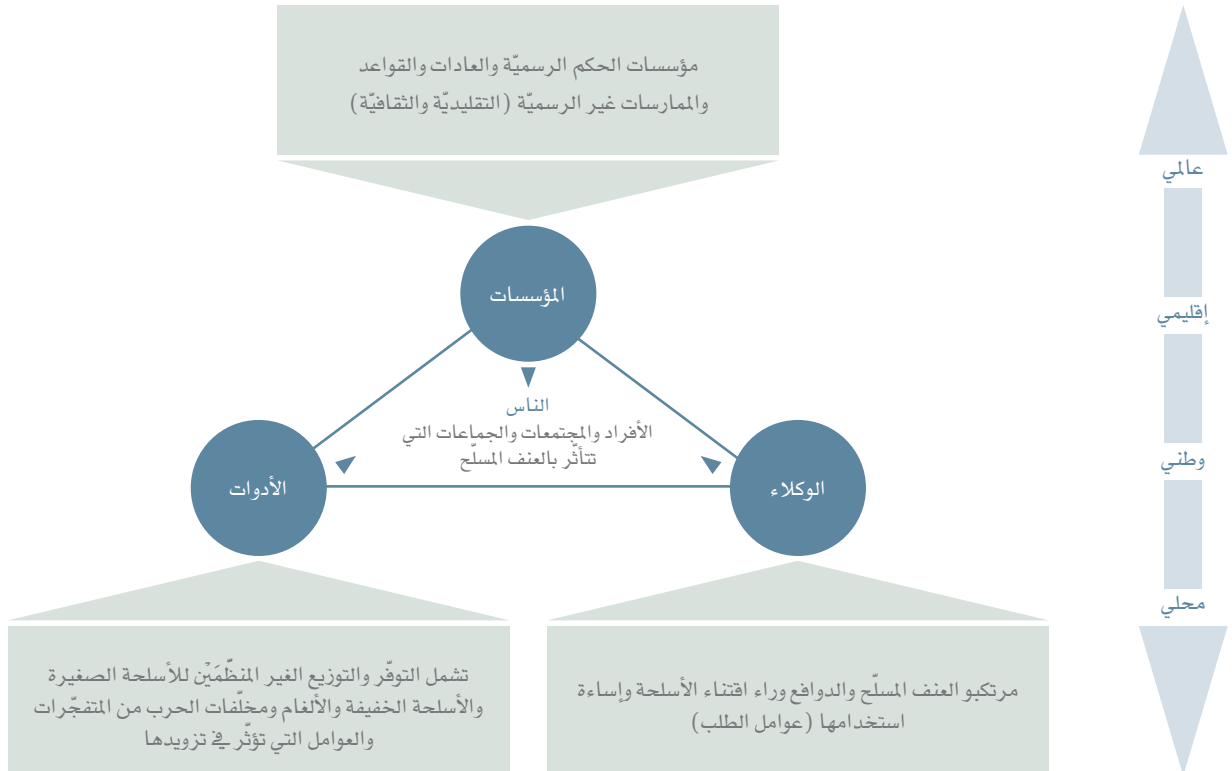
رغم أن معظم الأساليب المباشرة في منع العنف المسلح والحد منه ظلت تهدف إلى ضبط الوصول إلى الأسلحة، يوجد هناك بعض التقييمات القليلة الجيدة لأثر برامج مراقبة الأسلحة على مستويات العنف المسلح. ونتيجة لذلك، تنفذ معظم مبادرات وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأمن بشكل سري وغالباً ما تقودها التصورات المسبقة لأنواع الناجحة من مبادرات الحد من العنف (Restrepo and Villa, 2010, p.3).

ومن ناحية أخرى، من الضروري الإشارة إلى أن أحد العناصر الرئيسية في منع العنف المسلح والحد منه من خلال مراقبة الأسلحة هو فهم وتناول الأسباب الكامنة وراء اقتناء الأسلحة واستخدامها وإساءة استخدامها – وهو ما يُطلق عليه عوامل 'الطلب' (Atwood, Glatz, and Muggah, 2006). وعلى

سبيل المثال، أظهر استفتاء رأي عام حديث (Gallup) حول الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية أن السلامة الشخصية هي السبب الرئيسي لاقتناء سكانها أسلحة نارية (Swift, 2013). كما تؤدي التصورات المتعلقة بانعدام الأمن وما ينتج عنها من الحاجة إلى توفير الحماية إلى اقتناء الأسلحة النارية في حالات أخرى. وتظهر الدراسات الاستقصائية والمسح الذي أجري في كل من كينيا وجنوب السودان وارض الصومال أن المجيبين يعدون الحماية الشخصية وحماية قريتهم أو ممتلكاتهم الأسباب الرئيسية لاقتناء السلاح (Pavesi, 2013). وفي دراسة استقصائية حديثة أجريت في ليبيا، قال المجيبون أن الحماية الشخصية من العصابات والمجرمين والخوف من نزاع أو عدم استقرار مستقبلي في الدولة وحماية الممتلكات هي الأسباب الرئيسية لاقتنائهم الاسلحة النارية (Gallup, 2013).

نشأ التفكير المتعلق بمنع العنف المسلح والحد منه في السنوات الأخيرة ليعكس الحاجة إلى أساليب تتعامل مع عوامل 'العرض' و'الطلب' ولإدخال أفكار تنموية واسعة تربط العوامل الاجتماعية الاقتصادية والعوامل الأخرى مع القضايا المحلية والإقليمية والعالمية، ويعكس إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية هذا التوجه بشكل كامل. وإضافة إلى ذلك، تبين 'عدسة العنف المسلح' التي أعدتها

الشكل ١: عدسة العنف المسلح



المصدر: OECD, 2009, p. 50



الولايات المتحدة الأمريكية - نيويورك: عناصر الشرطة تجري تفتيشاً عشوائياً للحقائب عند مدخل مترو الأنفاق، آب ٢٠١١. © Lucas Jackson / REUTERS

الأشخاص وتفتيشهم التي تستهدف الجرائم التي لها علاقة باستخدام الأدوات الحادة بأن:

‘معدلات الإصابة’ منخفضة على نحو مفاجئ، كما تشير إلى أن الإجراءات التي تتخذها الشرطة لوحدها لا تكفي للتأثير بشكل كبير على حمل الأدوات الحادة، حيث يجب أن تُدعم هذه الإجراءات بحملات تفتيشية وربما إجراءات صارمة دورية عندما يكون هناك ما يشير إلى حمل أسلحة في منطقة معينة (Eades et al., 2007, p. 28).

وفي مدينة نيويورك، وجد أن سلطات قانون الاشتباه المشابهة لسلطة الإيقاف والتفتيش غير مؤثرة أو حتى أنها ذات نتيجة عكسية (Fratello et al., 2013, pp. 2-3, 89-90).

كما لم يحقق نهج ‘التصرف بحزم مع الجرائم’ الهدف المنشود الذي يتمثل في الحد من العنف أو الجريمة. وقد تبين أن محاولات ردع الجرائم المسلحة من خلال فرض عقوبات أشد أنها غير فعالة (Durlauf and Nagin, 2011, p. 28; Cook and Ludwig, 2006, p. 693). لم يظهر البحث حول الحد الأدنى من الأحكام القضائية والحبس لفترة إضافية جراً الجرائم المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد عن أدلة واضحة عن كيفية حد هذه النهج من الجرائم التي ترتكب بالأسلحة النارية -

العدل لردع الذين يدعى أنهم يرتكبون أعمال عنف. ومع ذلك، عند اتباع ذلك كنهج وحيد لمنع العنف المسلح والحد منه، تظهر نشاطات التنفيذ ذات مبدأ ‘عدم التسامح، والنهج القائمة على الردع، والعقوبات الصارمة أدلة ضعيفة لمنع العنف المسلح والحد منه. ويمكن أن تتجس عمليات الحفاظ على الأمن التي تقودها الاستخبارات والتي تؤدي إلى عمليات حجز الأسلحة في مناطق معينة (انظر ‘مقيّدات حمل الأسلحة والمناطق الخالية من الأسلحة النارية’ أدناه) في ضبط انتشار الأسلحة، إلا أنه تبين أنها تقتصر إلى التأثير المستمر دون وجود مبادرات نزع السلاح الوقائية الكاملة.

وقد استخدمت نهج تفتيش الشرطة على مستوى الشوارع في العديد من المناطق الحضرية لإخراج الأسلحة من المناطق المعرضة للعنف. وفي بريطانيا، يكون لدى الشرطة السلطة القانونية لإيقاف وتفتيش شخص ما يعتقدون لأسباب منطقية بأنه يحمل أسلحة هجومية أو أسلحة نارية (Eastwood, Shiner, and Bear, 2013, p. 18). إلا أن هذه السلطات انقُدت لكونها لا تساهم كثيراً في تحقيق هدف ردع حمل الأسلحة (Eades et al., 2007, pp. 28-29). وقد حذر تقرير لوزارة الداخلية البريطانية عام ٢٠٠٢ حول جهود إيقاف

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (انظر الشكل ١) العناصر والمستويات الأساسية التي تشكل أنماط العنف المسلح، على سبيل المثال، الأشخاص الذين يتأثرون بالعنف المسلح، ومرتكبو الجرائم، وتوفر الأدوات (الأسلحة)، والبيئة المؤسسية التي تتيح العنف المسلح و/أو تحمي الناس منه (OECD, 2009, pp. 51-55). وتشجع ‘العدسة’ الممارسين على التفكير بطريقة مختلفة عن التفكير في تقويضات إعداد البرامج المعبئة والنظر في مشكلة العنف المسلح وما يغذيه من منظور أوسع. وعند تناول نقاط القوة والضعف لنهج ومبادرات معينة لمراقبة الأسلحة، تبين هذه الوثيقة من خلال أمثلة توضيحية من مبادرات أجريت في أجزاء مختلفة من العالم أن هذا النهج الأوسع، بدمجه كما هو مع الجهود متعددة الأوجه للحد من الأسلحة، يعدّ ضرورياً كي تكون استراتيجيات نزع السلاح التي تهدف إلى منع العنف المسلح والحد منه ناجحة ومستمرة. ويكون لدى التدخلات غير المترابطة فرصة أقل بكثير لإحداث تأثير إيجابي في هذا الصدد.

## استراتيجيات الحفاظ على الأمن والتدخلات في مجال العدالة

تعدّ واحدة من الاستجابات لمراقبة الأسلحة تعزيز سلطة الشرطة وقوات الأمن ونظام



البيئية في الأحياء الفقيرة، بالإضافة إلى أشياء أخرى، واستهدفت التدخّلات من أجل الشباب والأسر المعرضة للخطر (Rodgers, Muggah, and Stevenson, 2009, p. 16).

وفي المجمل، تلعب خدمات الشرطة وأنظمة العدل دوراً محورياً في جهود منع العنف المسلح والحد منه، إلا أنها تعمل أفضل ما يمكن عندما تتوحد مع نهج متعدد الأوجه لنزع السلاح والتنمية من أجل منع العنف المسلح والحد منه، حيث لا يمكن لمبادرات الشرطة والعدل لوحدها أن تقدّم حلاً واحداً للعنف المسلح يناسب جميع الظروف.

### قيود حمل الأسلحة والمناطق الخالية من الأسلحة

يظل منع حمل الأسلحة في المناطق المعرضة للعنف والتعريف بالمناطق الخالية من الأسلحة على نحو واسع شكلياً لمنع العنف المسلح والحد منه. وقد أعدّ هذين النهجين لنزع أدوات العنف وتوطيد الثقة العامّة بالمسؤولين عن توفير الأمن

تؤدي الأحكام القضائية الأشدّ والاعتقال واسع النطاق في سجون خاصّة معزولة إلى أيّ شيء سوى السماح لأفراد العصابات بتعزيز تماسكهم وتوحيد جهودهم، مما أدى بدوره إلى ارتفاع سريع ومفاجئ في حالات الابتزاز (Wolf, 2011).

وفي المقابل، تشير تجارب أخرى في أمريكا اللاتينية إلى أنّ النهج المجتمعية متعدّدة الأوجه التي تدمج إنفاذ القانون مع البدائل الاقتصادية المتعلقة بسبل العيش قد حققت أفضل النتائج في الحد من العنف (Rodgers, Muggah, and Stevenson, 2009). وتتجه المبادرات التي تُعرّف بمبادرات 'الجيل الثاني' نحو اتباع نهج قائم على الأدلة بشكل أكبر في منع العنف والحد منه والإقرار بأن السياقات المحلية تشكل العنف وليس العكس. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاريع التي أطلقت في كل من نيكاراغوا والسلفادور والتي تضمّنت الإصلاح التشريعي، ونشاطات جمع الأسلحة، ومنع حمل الأسلحة علناً، والتنمية

حتى أنه قد تبين العكس حيث أن هذه النهج لها تأثير عكسي يتمثل في تفاقم المشكلات التي تنتج عن الحبس الجماعي. وتشير عدد من الدراسات إلى أن الزيادات في شدّة العقوبات لديها تأثير رديء بسيط في أفضل الأحوال، لا سيّما في المناطق التي تكون فيها الأحكام القضائية طويلة في الأساس (Durlauf and Nagin, 2011, p.31). وفي مثال آخر، وقبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ في السلفادور بثمانية أشهر، أطلق الرئيس المنتهية ولايته، فرانسيسكو فلورس، خطة (خطة النصر بحزم) والخطّة التي تبعتها Plan Super Mano Dura اللتين كانتا مبادرتين مشتركتين بين الشرطة والجيش تهدفان إلى تفكيك العصابات والحد من جرائم القتل. ورغم أنّ هاتين المبادرتين حققتا دعماً واسعاً عند إطلاقهما، تلقى نهجهما انتقاداً شديداً من قبل حملات حقوق الإنسان، وذلك لإهمال عناصر المنع وإعادة التأهيل، ولأنّ الحملات كانت غير فعّالة فيما يتعلق بالحد من معدلات جرائم القتل. ولم



الولايات المتحدة الأمريكية - أريزونا: لافتات تشير إلى وجود منطقة مدرسية خالية من الأسلحة والعقاقير عند مدرسة فوينكس الابتدائية. كانون الأول ٢٠٠٤. © Matt York / AP Photo

المحلي أو الدولي. وتبين الأمثلة المذكورة أدناه من كولومبيا وجنوب أفريقيا بعض الآثار الإيجابية لاتباع أساليب من هذا النوع. وتعدّ هذه الأساليب نموذجاً لنهج نزع السلاح المباشرة المتعلقة بالعنف المسلح، وعندما تُطبّق هذه الأساليب لوحدها، لا تتناول طلب الأسلحة الكامن وراء العنف المسلح. وبالتالي تكون استمرارية منع العنف المسلح والحد منه محدودة.

وفي عام ١٩٩٢، كانت تشكل أكبر ثلاث مدن في كولومبيا، بوغوتا، وميدلين، وكالي ما نسبته ٢٣ في المائة من عدد السكان و٣١ في المائة من جرائم القتل. وكان يُسمح للمدنيين الذين يحملون تصريحاً صادراً عن الجيش بحمل أسلحة نارية مخفية في العلن (Villaveces, 2000, p. 1205). وقد وضعت كل من مدينة كالي (١٩٩٢-٩٤) وبوغوتا (١٩٩٥-٩٧) قانوناً يمنع حمل الأسلحة النارية في أوقات معينة من السنة تكون فيها المدينتان عرضة لأعمال العنف، وكانت هذه الأوقات تشمل نهايات الأسبوع والعطل الرسمية وأيام الانتخابات (Villaveces, 2000, p. 1206). ووجدت النتائج أنه أثناء فترة إجراء البحث، كانت جرائم القتل في مدينة كالي أقل بكثير في أيام التدخّلات من الأيام التي لم يكن فيها تدخّلات. وفي أيام التدخّلات، انخفضت معدّلات جرائم القتل من ١٠٧,٥ إلى ٨٩,٠ لكل ١٠٠ ألف فرد من السكان (انخفاض بنسبة ١٧ في المائة)، كما لم يكن هناك زيادة ملحوظة في جرائم القتل التي لا تُستخدم بها الأسلحة النارية (Villaveces, 2000, p. 1208, Table 2). كما طرأ انخفاض في معدّل جرائم القتل بنسبة ٩ في المائة في مدينة بوغوتا، حيث انخفضت جرائم القتل من ٥٩,٣ إلى ٥٤,٢ لكل ١٠٠ ألف فرد من السكان (Villaveces, 2000, p. 1208, Table 2). وقد آلت الدراسة إلى أنه رغم عدم وضوح ما إذا كان هذا الانخفاض يعود لاعتقال الأشخاص الذين يحملون الأسلحة النارية بنية القتل أو ما إذا كان اتباع أسلوب الحظر قد ردع الناس عن حمل الأسلحة النارية في العلن خلال هذه الأيام أو ما إذا خلقت المبادرة تواجداً للشريطة كان من شأنه ردع أو إعاقة حدوث عنف مسلح محتمل، من الممكن لبرامج مشابهة أن تمنع العنف بين الأفراد وأن تنقذ أرواحاً كان من الممكن أن تُفقد جرّاء أعمال العنف (Villaveces, 2000, p. 1209).

وقد أُعيد تقديم نموذج منع حمل الأسلحة الكولومبي المؤقت أثناء عطلة عيد الميلاد عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠. ووجد تقييم للجرائم المسلحة والبيانات المتعلقة بالإصابات أثناء فترة فرض الحظر مقارنةً مع فترات سابقة

لم يُطبّق فيها الحظر وجود انخفاض ملحوظ في الجرائم المسلحة في المناطق التي يغطيها قانون الحظر. كما وجدت الدراسة أن تطبيق حظر متوسط مدته ٢٥ يوماً حال دون حدوث ١١ جريمة مسلحة في منطقة نموذجية مراقبة، كما لم يكن هناك علامات تدلّ على استبدال الأسلحة (Restrepo and Villa, 2010, p. 18). ومن ناحية أخرى، وجد تقييم للدراسة أن هذا الانخفاض استمرّ إلى ما يصل إلى شهر واحد فقط بعد فرض قانون الحظر، وأن نسبة الانخفاض بدأت تقل مع مرور الوقت بعد بدء الحملة (Restrepo and Villa, 2010, pp. 3, 22). وبين التقرير أنه كان لدى تطبيق حظر حمل الأسلحة النارية تأثير إيجابي مؤقت على الصحة العامة غير أنه بدأ يتلاشى مع مرور الوقت عند بدء تراجع تطبيق الحظر (Restrepo and Villa, 2010, p. 40).

لقي اتباع نهج إخراج الأسلحة بشكل كامل من المناطق المعرضة للعنف، وليس فقط في الأوقات التي يمكن أن يحدث فيها أعمال عنف، نجاحاً في إبراز الاستخدام الإجرامي للأسلحة النارية في جنوب أفريقيا. وساهمت المناطق الخالية من الأسلحة النارية التي أنشئت في مجتمعات معينة نهاية عصر التمييز العنصري خلال الفترة ١٩٩٠-٩٤ في تعزيز التصوّرات المجتمعية للسلامة والأمن والتقليص من عدد الأشخاص الذين يحملون أسلحة نارية، كما ساهمت في بعض المناطق في خفض معدّلات الجريمة والعنف (Kristen, 2004, p. 19; 2006, pp. 35-46). وكانت هذه الحملة هي الأولى من نوعها في تسهيل مشاركة مجتمعية عالية لتغيير المواقف العامة تجاه الأسلحة النارية. وقد دعم نهج الوعي العام بالمناطق الخالية من الأسلحة عنق وطني بشأن الأسلحة النارية مدته ٢٤ ساعة في شهر كانون الثاني ١٩٩٤، حيث ساهم بجمع ٩٠٠ سلاح فقط ونجح في وضع مراقبة الأسلحة النارية على الأجندة السياسية. وفقاً لأفراد الحملة (Kristen, 2007, p. 2). وكان يُحسب للحملة تأثيرها على وضع سياسة جديدة وتغيير المواقف لتكون بعيدة عن تطبيع حيازة الأسلحة (Kristen et al., 2006, p. 31). ووجدت الدراسات أنه كان لدى المناطق الخالية من الأسلحة تأثير إيجابي على شعور الناس بالأمن نظراً لانخفاض عدد الطلقات النارية التي كان الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة يسمعونها (Kristen et al., 2006, pp. 62, 79).

ورغم أن أي من هذين المثالين لا يُظهر تخفيضاً في مستويات العنف المسلح بطريقة مستدامة، إلا أن كلاهما يدعم إطار عمل إجمالي لمنع العنف المسلح والحد منه بنفس طريقة حملات الوعي العام (انظر أدناه) - من خلال تقديم

إجراء ظاهر لعامة الناس لكي لا ينظر إلى استخدام الأسلحة على أنه تصرف طبيعي.

## حملات التوعية المجتمعية وتغيير المواقف

عندما يكون التغيير في المعايير أو السلوك ضرورياً لدعم برامج نزع السلاح ذات النطاق الأوسع، يمكن أن تكون برامج التوعية العامة عنصراً قيماً في إجراءات منع العنف المسلح والحد منه. وفيما يتعلق بوجود تخفيض قابل للقياس من العنف المسلح، تبدو حملات التوعية التي تُطلق بالاشتراك مع إجراء تغييرات في التشريع ونشاطات نزع السلاح أكثر نجاحاً وفعالية من حملات التوعية التي تُطلق لوحدها. ونادراً ما تؤثر مبادرات التوعية العامة لوحدها في مستويات العنف، إلا أنها يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تغيير المواقف تجاه اقتناء الأسلحة والديناميكيات الأمنية، مما يُترجم إلى وجود أسلحة أقل تُستخدم في الجرائم وانخفاض في مستويات العنف المسلح. كما تتيح هذه المبادرات فرصاً ممتازة لانخراط المجتمع المدني على المستوى المجتمعي، حيث يمكن أن تكون الحكومة أقل فعالية. وتوضّح أمثلة من صربيا وأرض الصومال هذه النتائج.

وفي عام ٢٠٠٤، أُطلق مركز تبادل المعلومات لشرق وجنوب شرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حملة توعية عامة مدنية يجريها المجتمع لتغيير المواقف تجاه اقتناء الأسلحة والسلامة في بلدة زرينيانين الصربية التي كانت تواجه موجة جرائم مسلحة. وكان الأمل معقوداً على وضع برنامج أولي للتوعية المجتمعية - من خلال محطات التلفاز المحلية وحملات 'من الباب إلى الباب' والتوعية في المدارس الأساسية والتثقيف حول المخاطر في المدارس الثانوية وغيرها من الأساليب - ليضع لبنة الأساس لمشاركة أفضل في المبادرات المستقبلية للعفو وتسجيل الأسلحة النارية. وقد أظهر تقييم للحملة وجود تغيير إجمالي في المواقف بين ٤٠,٥ في المائة من أسكان المحليين الذين شملتهم الحملة من أجل الحد من التصور الذي يؤول إلى أن اقتناء الأسلحة النارية يزيد من سلامة مالكيها (Attree, 2005, pp. 24, 26). ومع ذلك، لم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه التغييرات الإيجابية في المواقف قد تُرجمت إلى التخفيض من الجرائم والعنف المسلح. وقد ساهم عدم وجود بيانات رسمية تتعلق بالإصابات في جعل رصد مستويات الجرائم المسلحة لا يُعول عليه، مما يعني أنه لا يمكن إثبات أن حملة التوعية القائمة بذاتها هذه كان لديها تأثير إيجابي على الصحة العامة (Attree, 2005, p. 25). وذلك بدوره يطرح تساؤلاً حول ما إذا كان بإمكان حملة التوعية المحلية الناجحة هذه



الحدّ من الجرائم والعنف المسلّح طالما أنّها دُعِمَت بعملية نزع سلاحٍ متعدّدة الأوجه وإطار عملٍ سياساتيّ.

واستجابةً لمحاربة العصابات والعنف المسلّح المترتب في أرض الصومال أوائل التسعينات، أطلقت مجموعة من التّجار وجماعات المجتمع المدني وقادة المجتمع والمجموعات النسائيّة حملة 'لا للسلاح' التي وسّمت استخدام الأسلحة بالعار ونبذت أولئك الذين يقتنونها. وكان يُرْفَضُ تقديم الخدمات في المتاجر للرجال الذين يحملون الأسلحة، كما كان يُسَخَّرُ منهم في الشوارع. وقد أضاف دعم جهود التوعية العامّة كالعروض الخاصّة بمكافحة السلاح والمواظب الدنيّة قوّةً للحملة التي يقودها المجتمع المدني. وفي غضون أسابيع تم تطهير الشوارع من الأسلحة، وشجعت ميليشيات العشائر على التفرّق والانضمام إلى قوّة الأمن الوطنيّة. ونتيجةً للمبادرة، نادراً ما كانت الأسلحة تُرى في العلن، وكانت الشرطة وعناصر الجيش تُعدّ الوحيدة المخوّلة بحمل الأسلحة في العلن (OECD, 2009, p. 79, Box 5.2).

وتوضّح هذه الأمثلة الفوائد التي يمكن أن تكون لدى المبادرات التي يقودها المجتمع في تغيير المواقف تجاه الأسلحة، كما توضّح الحاجة إلى رصد مستمرّ لمستويات العنف عند بداية مثل هذه البرامج لقياس التأثير الفعلي لها. ولا يعطي أيّ من التداخلين المذكورين أعلاه دليلاً على الحد من مستويات العنف المسلّح، وذلك بسبب عدم القدرة على إجراء رصد طويل المدى للعنف بعد انتهاء البرامج. ولكي يكون لدى حملات التوعية العامّة والمجتمعيّة تأثيرٌ إيجابيّ طويل المدى قابلٌ للقياس على مستويات العنف المسلّح، يجب أن تُصمّم هذه الحملات بطريقة تمكن من رصد فعاليتها باستمرار، كما يجب أن تُدعم تماماً من خلال الإصلاح التشريعيّ وحملات نزع السلاح الماديّ.<sup>8</sup>

## حملات جمع الأسلحة والحجز عليها

يمكن أن يكون لدى حملات جمع الأسلحة المنظمة والشفافة ومراسم الإتلاف العامّة تأثيرٌ إيجابيّ في عكس انتشار الأسلحة وإعادة اكتساب ثقة السكّان المدنيّين. وفي مرحلة ما بعد النزاع، يمكن أن يكون لدى هذه النشاطات دورٌ محوريّ في الحدّ من التهديد الناتج عن نشوب العنف من جديد. وعلى الرّغم من ذلك، عندما يكون التخطيط معيباً أو يكون التطبيق غير ملائم، لا سيّما في مرحلة ما بعد النزاع وشبه انعدام الأمن، يمكن أن يكون لدى برامج جمع الأسلحة التأثير العكسيّ لنزع

السلاح من المجتمعات المعرّضة للخطر. وفي الظروف المدنيّة التي لا تتعلّق بالنزاعات، يمكن أن يكون لاستراتيجيات جمع الأسلحة التي تطبّق لوحدها، دون دعم من حملات التعديل السلوكيّ أو السياساتيّ، استجابات جزئيّة فقط لمشكلات أكبر بكثير فيما يتعلّق بالعنف المسلّح.

## الحجز على الأسلحة وجمعها في حالات النزاعات

بعد عمليّة السلام الطويلة التي أنهت النزاع الكمبوديّ عام ١٩٩٨، بدأ أول برنامج لجمع الأسلحة أواخر عام ١٩٩٨. وأشارت المعلومات الحكوميّة الرسميّة المتوفّرة عام ٢٠٠٦ إلى أنّه تم جمع ١٣٠ ألف سلاح منذ عام ١٩٩٨. بالإضافة إلى إتلاف ١٨٠ ألف سلاح كانت تقع تحت سيطرة الدولة. وشهدت هذه الفترة انخفاضاً واضحاً في معدّل جرائم القتل، حيث انخفضت جرائم القتل من ٨ إلى ٣,٥ لكل ١٠٠ ألف فرد من السكّان (Wille, 2005, pp. 61, 65). وواجهت كمبوديا انخفاضاً ملموساً في حوادث القتل بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٩ (Broadhurst, Boudhours, and Keo, 2012, p. 6). ويظهر بحثٌ أجراه مركز بنوم بنه بوسْت باستخدام بيانات دخول المستشفى انخفاضاً مفاجئاً منتظماً في وفيات الأسلحة الناريّة منذ عام ١٩٩٦ (Wille, 2005, pp. 67-68). ورغم أنّه يصعب التوضيح القطعي أنّ التغيّرات المرصودة حدثت نتيجة مبادرات نزع السلاح، من المنطقيّ أن نستنتج بعد معرفة توقيت وحجم حملة نزع السلاح أنّه كان لدى الحدّ من الوصول إلى الأسلحة الناريّة أثرٌ مهمٌّ في مستويات جرائم القتل والجرائم المسلّحة (Wille, 2005, p. 72).

وقد أصبح تدخل ما بعد النزاع في جزر سليمان الذي أجرته بعثة المساعدة الإقليميّة إلى جزر سليمان عام ٢٠٠٣ نموذجاً للمبادرات الأخرى الخاصّة ببناء الاستقرار ونزع السلاح بعد انتهاء النزاع. كما تبين أنّ جهود نزع السلاح التي بُدلت بالتوازي مع إعادة تدريب المقاتلين السابقين قد تلقت وأُتلفت حوالي ٢٧٠٠ سلاح نارّي - أكثر من عدد الأسلحة المُقدّر سابقاً في الدولة (Karp, 2009, p. 175).

وأدى انتشار الأسلحة الأوتوماتيكيّة بين مجتمعات رعاية الماشية -الرحالة في شرق أفريقيا في المناطق العابرة للحدود لكل من إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان وأوغندا إلى محاولات متعدّدة لنزع السلاح من المدنيّين، وكانت نتائج هذه المحاولات متباينة. وفي المناطق التي لا يوجد فيها سلطة كافية للدولة كي تحل المشكلة، كان اقتناء سلاح أفضل ضماناً

للأمن الفرديّ. وفُرِضَت مبادرات نزع السلاح لإعادة سلطة الدولة على المنطقة بمناسبةات متعدّدة خلال العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين. وأدّت حملات نزع السلاح الإجابيّة في ولاية جونقلي، في ما هو الآن جنوب السودان، إلى تسليم ٢٢٠٠ سلاح نارّي - كثيرٌ منها عالي الجودة - بشكل طوعيّ إلى المسؤولين الحكوميّين بواسطة الرّعاء المحليّين. وقد بين مسح الأسلحة الصغيرة وجود انخفاض كبير في الضحايا في ولاية جونقلي بعد عمليّة السلام المشتركة وحملة نزع السلاح، مع وجود ارتفاع بنسبة ٧٦,٤ - ٨٤ في المائة في عدد المجيئين على المسح الذين يشيرون إلى أنّهم شعروا بمزيد من الأمان أو نفس القدر منه تقريباً (Karp, 2009, p. 167, Box 5.3). ومع ذلك، لا تُعدّ جميع مبادرات نزع السلاح بعد انتهاء النزاع ناجحة جدّاً، حيث يمكن للنزاع اللاحق في ولاية جونقلي أن يشير إلى أنّ النّجاح كان قصير الأجل.

وبعد اتّفاقيّة السلام الشامل عام ٢٠٠٥، أطلقت حكومة جنوب السودان مجموعة من حملات نزع السلاح من المدنيّين في محاولة لتعزيز سيطرة الدولة الشرعيّة وتحقيق السّلام. وقد أدّى النهج الصارم في ولاية جونقلي إلى نشوب عنف محليّ أدى إلى قتل ١٦٠٠ شخص، حيث أصبح هذا الحدث أكثر إجراء عسكريّ مهمّ منذ انتهاء الحرب الأهليّة الثّانية (O'Brien, 2009, pp. 10, 21). وفي عام ٢٠٠٨، أعادت الحكومة المحاولة وأعلنت عن برنامج شامل لنزع السلاح من المدنيّين مدّته سنّة أشهر يمكن أن يُعدّ أكبر برنامج يطبّق عبر الولايات العشر بجنوب السودان، حيث شمل آلاف الجنود الذين منّحو سلطات واسعة لتطبيق البرنامج من أجل مواجهة عدم الأمتثال (O'Brien, 2009, p. 16). ورغم أنّها لم تكن عنيفة أبداً، لم تكن حملة عام ٢٠٠٨ فعّالة وأهملت بشكل كبير من طرف خمس ولايات. وفي ذلك الحين، كانت ولاية واحدة فقط هي من أبلغت عن عدد الأسلحة التي جُمِعت، إلّا أنّه لم يكن من الواضح ما إذا جُمِعت جميع هذه الأسلحة خلال فترة الستة أشهر من الحملة. وأشارت الأدلّة إلى أنّه كان لدى الحملة تأثيرٌ شبه معدوم على العنف المسلّح بين المدنيّين (O'Brien, 2009, pp. 11-12, 49).

وآلت محاولات الحكومة الأوغنديّة لاستعادة السلطة في منطقة كاراموجا عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى حجز وإتلاف ١٠ آلاف سلاح نارّي، أي ما يقارب ربع مخزون مستودع الأسلحة الخاص بمنطقة كاراموجا. لكنّ النهج الصارم الذي اتبعته الحكومة أدّى إلى تحويل المنطقة من منطقة موالية للحكومة إلى منطقة معارضة

لها. وقد أدى ذلك إلى نشوب القتال، ممّا أجبر القوات الحكومية على الانسحاب من المنطقة عام ٢٠٠٢ وترك المجتمعات غير المسلحة عرضة للخطر (Bevan, 2008, p. 54; Wepundi, Ndung'u, and Rynn, 2011, p. 13).

تشير هذه الأمثلة إلى أنّ نزع السلاح بصرامة بقيادة الحكومة من جماعات ومجتمعات معيّنة يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار وحتى إلى العنف إن لم يكن النهج متوازناً وشفافاً ومطبّقاً على نطاقٍ عالمي.

وفي عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أطلقت الحكومة الكينية مبادرة لجمع الأسلحة في المناطق الحدودية بين كاراموجا وأوغندا، حيث سلّم ٢,٢٩٨ سلاح نارّي و٤,٤١٨ طلقة نارّي، إلّا أنّ هذه الجهود جعلت مجتمع سامبورو أكثر عرضة للهجمات، وذلك ببساطة لأنّ مجتمع سامبورو كان أكثر مجتمع متعاون في تسليم أسلحته الصالحة للاستخدام، بينما سلّمت المجتمعات المجاورة له أسلحة كان معظمها غير صالح للاستخدام. ونتيجة لذلك، لم يتلقّى العفو اللاحق الذي أجري عام ٢٠٠٩ أي استجابة من مجتمع سامبورو الذي كان غاضباً بسبب تركه دون أسلحة في مواجهة مجتمعات مجاورة معادية

عام ٢٠٠٦ (Wepundi, Ndung'u, and Rynn, 2011, pp. 10-11). وقد أبرز النّقد الموجّه للمبادرة الأخيرة هذه انعدام الملكية المحليّة للحملة والتحديات الإدارية وسوء التنسيق بين وسطاء المجتمع المحلي وقوّات الأمن، بالإضافة إلى الفشل في تناول الأسباب الكامنة وراء اقتناء الأسلحة (Wepundi, Ndung'u, and Rynn, 2011, pp. 11).

وتبرز الحالة في كاراموجا نتائج الفشل في تأمين الثقة وضمّان الأمن الشخصي للسكّان المحليين قبل البدء بعمليات نزع السلاح. وضمن بيئة متأثرة بالنزاع، يعمل الحجز على الأسلحة بشكل أفضل عندما يسبقه إعادة الشعور بالأمن والثقة إلى عقول الناس وليس العكس (Bevan, 2008, p. 80; Karp, 2009, p. 167, Box 5.3; Wepundi, Ndung'u, and Rynn, 2011, pp. 15-16).

### جمع الأسلحة في غير حالات النزاعات

نادراً ما يكون لدى برامج جمع الأسلحة والحجز عليها في غير حالات النزاعات تأثير إيجابي إلا إذا كانت جزءاً من مبادرات أوسع تهدف إلى تناول الطلب وزيادة صعوبة الحصول على بدائل للأسلحة. وفي حال اقتناء الأسلحة النارية بشكلٍ قانوني، حيث يشعر الأشخاص

الذين يمتلكونها من أجل الحماية أنّ سلامتهم الشخصية تُعدّ حاجة أساسية لا يرغبون بالوصول إلى تسوية حيالها، يكون من الصعب تحقيق نتائج إيجابية في حملات جمع الأسلحة وإجراءات المراقبة الأخرى (Swift, 2013). وتظهر الدراسات حول إعادة شراء الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية أنّها لا تمتلك أي تأثير في التخفيض من الجرائم عندما تكون التحدّلات موجزة وطوعية وتكون عملية إعادة التزويد سهلة (Cook and Ludwig, 2006, p. 711). كما يوجد القليل من الأدلة التي تشير إلى أنّ الأسلحة تسلّم من قبل المجرمين (Kuhn et al., 2002, p. 144; Romero et al., 1998, p. 209).

وتواجه عمليات جمع الأدوات الحادة ومبادرات العفو المزيد من الصعوبات، كما يكون احتمال امتلاكها أي تأثير قابل للقياس أقل بالنسبة لتأثير عمليات جمع الأسلحة النارية. وأدت مبادرات العفو المتعلقة بالأدوات الحادة في المملكة المتحدة على سبيل المثال إلى وجود تأثيرات قصيرة الأجل فقط، وذلك لأنّ العديد منها لم يكن مدعوماً بجهود واسعة النطاق من أجل تناول الطلب على الأدوات الحادة (Eades et al., 2007, p. 27). وفي الوقت الذي تبدو فيه مبادرات العفو المتعلقة بالأدوات الحادة قادرة



البرازيل - ساوباولو: رسم على الجدار في قلب مدينة ساوباولو أثناء برنامج وطني لإعادة شراء الأسلحة النارية في شهر تمّوز ٢٠٠٤. © Mauricio LIMA / AFP PHOTO



أفريقيا النهج المتكاملة المختلفة في نزع السلاح، حيث يمكن أن يبين وجود انخفاض ملموس في مستويات الإيذاء المسلح.

### البرازيل

أصلح النظام الأساسي لنزع السلاح في البرازيل تشريعه الخاص بالأسلحة النارية عام ٢٠٠٢ من خلال رفع الحد الأدنى من السن القانوني لشراء سلاح ناري ليصبح ٢٥، كما أصبح هذا التشريع يتضمّن وجوب تسجيل جميع الأسلحة ومنع حمل الأسلحة في العلن وإجراء التحريات وتشديد العقوبات على الجرائم المسلّحة ومراقبة استيراد الأسلحة النارية (-de Souza et al., 2007, pp. 577-82). وشمل النظام الأساسي برنامجاً وطنياً لإعادة الشراء مدته ١٨ شهراً وعفواً لتسجيل الأسلحة غير المسجّلة.

وبحلول شهر تشرين الأول ٢٠٠٥، جُمع ما يزيد على ٤٥٠ ألف سلاح في مختلف أنحاء البرازيل

### نُهج نزع السلاح المتكاملة

تعدّ الأمثلة الأكثر فعاليةً لبرامج نزع السلاح من المدنيين تلك التي يكون لديها دعمٌ عامٌ ومطلّبٌ قانونيٌ للامتثال الإلزامي وإصلاحاتٌ لسياسة التجارة والنقل لمنع إعادة التسلّح بسرعة، بالإضافة إلى استراتيجيات لتناول الطلب (Karp, 2009, p. 165). ويكُون لدى مبادرات نزع السلاح القائمة بذاتها تأثيرٌ محدودٌ ما لم تُدعم بإصلاحات تنظيمية، كما يكون لدى المبادرات التي تصاحبها حملاتٌ للتوعية العامة فائدة إضافية في تغيير المواقف تجاه الأسلحة.

وقد أظهرت بعض الدُول أنّ برامج جمع الأسلحة واسعة النطاق يمكن أن تساهم في حدّ قابل للقياس من العنف المسلّح عندما تُدعم هذه البرامج بإصلاح تشريعيٍّ وحملات لتغيير المواقف ومشاركة المجتمع المحلي. وتوضّح الحالات في كلٍّ من البرازيل وأستراليا وجنوب

على الحدّ من الجرائم التي تُرتكب باستخدام الأدوات الحادة على نحو بسيط ومؤقت، بينت الدراسة ان الانخفاض النسبيّ القليل خلال الحملة يمكن أن يكون بمحض فرصة أو صدفة. والنتيجة الإيجابية هي أن التأثير المشترك لزيادة الدعاية والدقة في تسجيل الإجراءات خلال هذه العملية سوف يؤدي الى الزيادة في مستويات الجرائم المتعلقة بالأدوات الحادة التي تُبلّغ بها الشرطة وليس الى انخفاضها. (Metropolitan Police, 2006, pp. 5-6).

وبينما يكون لبرامج جمع الأسلحة المنظمة والعادلة والشفافة مكانٌ في استراتيجيات نزع الأسلحة، لا سيّما عندما تُطبّق بالاشتراك مع عمليات الحظر القانونيّة وحملات التوعية العامة، سوف يكون لدى جهود جمع الأسلحة دون الجهود الأخرى لمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف أو الطلب على الأسلحة تأثيرٌ محدودٌ ومؤقتٌ في أفضل الأحوال.

### الصندوق ١ السلفادور

في جمهورية السلفادور عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أُطلق ائتلافٌ للمجتمع المحلي يعرفُ بمجتمع خالٍ من العنف مشروعاً بلدياً تجريبياً في سان مارتن وإيلوبانجو بهدف إلى الحدّ من مستويات العنف المسلّح. وأعدت الحملة حول مجالات التدخل الرئيسية: وضع قيود على حمل الأسلحة في العلن وتعزيز قدرة الشرطة وتغيير المواقف العامة تجاه الأسلحة والتسليم الطوعي للأسلحة (الذي لم يُطبّق) (Cano, 2006, pp. 11-12, 56). ولخص تقييمٌ للمشروع أهدافه بمحاولة لتثبيط انتشار الأسلحة في المناطق العامة، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات العنف في هذه المناطق (Cano, 2006, p. 56). كما أُشير إلى أنّ تنفيذ المشروع واجه معارضةً وعدم وجود إرادة سياسية لدى الحكومات البلدية التي كانت تنتقده علانيةً (Cano, 2006, p. 57). وكانت المؤشرات على مستويات العنف متباينة، حيث أظهرت بيانات العنف المبيت في سان مارينو انخفاضاً ملحوظاً في جرائم القتل المسلّحة، بينما واجهت مدينة إيلوبانجو ارتفاعاً بها (Cano, 2006, p. 60). ويتمثّل الدرس المُستفاد منه هنا في أنّ وجود الإرادة السياسية والملكيّة المحليّة ضروريّ لنجاح نهج نزع السلاح. ومن شأن فرض نهج متعدّدة الأوجه لمنع العنف المسلّح والحدّ منه على جمهور غير متقبّل أن يقلل احتمال النجاح.



جمهورية السلفادور: جندي يستخدم شعلة لحام ليُثبِت مخزن طلاقات أحد المسدّسات في شهر أيلول ٢٠١٢، وذلك أثناء برنامج أتف الجيش خلاله أكثر من ٨٠٠ سلاح وآلاف الطلاقات النارية التي سلّمتها العصابات. © Ulises Rodriguez / REUTERS





أستراليا - مليون: موفنت لدى شركة أمنية يُظهر الأسلحة النارية المسلمة ليتم إتلافها بعد التشريع الأسترالي لعام ١٩٩٦ الذي يمنع المدنيين من اقتناء البنادق الأوتوماتيكية وشبه الأوتوماتيكية. © William WEST / AFP PHOTO

## أستراليا

استجابة لأسوأ قتل جماعي حدث في الدولة حتى الآن، في بورت آرثر في ولاية تاسمانيا عام ١٩٩٦، وما نتج عنه من احتجاج عام شديد وتعبئة للمجتمع المدني، أطلقت أستراليا عام ١٩٩٦ برنامجاً يهدف إلى شراء وإتلاف ما يزيد على ٧٠٠ ألف سلاح ناري كان بحوزة المدنيين. وقد طُبّق هذا البرنامج بالتوازي مع إجراء إصلاح شامل للقوانين الاتحاديّة وقوانين الدولة المتعلّقة باقتناء الأسلحة النارية والحصول عليها ونقلها، حيث يُعرف هذا الإصلاح باتفاقية الأسلحة النارية الوطنيّة. وقد فرض حظر على الأسلحة الأوتوماتيكية وشبه-الأوتوماتيكية، كما أعدّ سجل وطني للأسلحة النارية وعزّزت أنظمة الترخيص للأسلحة المسموحة. وتبيّن أنه كان لدى ذلك تأثير كبير على الصحة العامّة. وبين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦، انخفضت جرائم القتل المسلّحة وحالات الانتحار باستخدام الأسلحة بنسبة ٥٩ في المائة و٦٥ في المائة على التوالي (Leigh and Neill, 2010, p. 518; Chapman et al., 2006, p. 365). وبعد اتفاقية الأسلحة النارية الوطنيّة، ازداد انخفاض المعدّلات الوطنيّة

التجريبية الوحيد للعلاقة السببية بين توفّر الأسلحة والجريمة على المستوى البلدي. ومن ناحية أخرى، تشير إحدى الدراسات إلى أنّ النظام الأساسي لنزع السلاح أدى إلى انخفاض شديد ومتسارع في معدّلات الجريمة وانخفاض في عدد الإصابات النسبية لدى الشرطة المعنيّة وعدد الأشخاص الذين يُقتلون في المواجهات معها وزيادة في مستويات حجز الشرطة على الأسلحة، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي إجمالي على السلامة العامّة (dos Santos and Kassouf, 2011, p. 559).

وعليه، تشير الأدلّة من جميع أنحاء البرازيل إلى التأثير الإيجابي الواضح لنهج النظام الأساسي لنزع السلاح الخاص بقوانين مراقبة الأسلحة الأكثر صرامة ومنع انتشار عدد كبير من الأسلحة وتطبيق القانون على نحو أفضل وتعبئة المجتمع المدني. ويعدّ إجراء المزيد من البحث في بيانات الجرائم الوطنيّة ضرورياً لقياس تأثيرات الإجراءات طويلة الأجل، لكن الوضع الحالي في البرازيل شهد انخفاضاً كبيراً في جرائم القتل، لا سيّما جرائم القتل المسلّحة، منذ تنفيذ النظام الأساسي عام ٢٠٠٣.

كجزء من الحملة (de Souza et al., 2007, p. 576).

وتعدّ مبادرة إصلاح القوانين، بالاشتراك مع برنامج جمع الأسلحة الطوعي وحملة التوعية العامّة، قادرة على منع وقوع ١٠٥,٥١٣ ضحية محتملة نتيجة للقتل المسلّح في عام ٢٠٠٤ (de Souza et al., 2007, p. 575)، وقد ساهمت في انخفاض بنسبة ١٢ في المائة في وفيات الجرائم المسلّحة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ (OECD, 2009, p. 90, Box 5.7) وانخفاض بنسبة ١٨ في المائة في معدّل جرائم القتل المسلّح في ريو دي جانيرو على مدار السنوات الثلاث التي تلت وضع النظام الأساسي لنزع الأسلحة عام ٢٠٠٣ (Dreyfus et al., 2008, p. 20)، كما انخفضت نسبة استخدام السكاكين والأدوات الحادّة في جرائم القتل بنسبة ٢,٢ في المائة (de Souza et al., 2007, pp. 577-82).

وفي غياب البيانات الوطنيّة الكافية، ما زال التأثير المستمر للنظام الأساسي لنزع السلاح في البرازيل بحاجة إلى تقييم. وأجري التحليل

لكافة حالات الوفاة المتعلقة بالأسلحة لكل ١٠٠ ألف نسمة لتصل إلى ضعف معدلات انخفاضها الأخيرة على الأقل (من انخفاض بنسبة ٣ في المائة إلى انخفاض بنسبة ٦ في المائة)، وكان الأمر ذاته بالنسبة لجرائم القتل المسلحة (من ٣ في المائة إلى ٧,٥ في المائة) وحالات الانتحار باستخدام الأسلحة (من ٣ في المائة إلى ٧,٤ في المائة)، كما لم يكن هناك إشارة في ذلك الحين إلى أشكال أخرى من جرائم القتل أو حالات الانتحار (Chapman et al., 2006, p. 365). وفي عام ٢٠١٣، أشار المعهد الأسترالي لعلم الجريمة إلى وجود انخفاض مستمر في معدلات جرائم القتل منذ عام ٢٠٠١ (Chan and Payne, 2013, p. 5). ومن ناحية أخرى، وبينما استمرت معدلات جرائم القتل المسلحة بالانخفاض، ازدادت جرائم القتل التي تشمل السكاكين والأدوات الحادة مع مرور الوقت، لا سيما في جرائم القتل الأسرية والجرائم القائمة على معرفة شخصية (Chan and Payne, 2013, pp. 13-14).

وبالإضافة إلى ذلك، وجدت دراسة أجرتها جامعة سيدني عام ٢٠٠٦ أنه يمكن أن تكون اتفاقية الأسلحة النارية الوطنية وسيلة فعالة في الحد من حالات القتل الجماعي. وبينما كان هناك ١٢ حالة قتل جماعي في أستراليا (أدت إلى مقتل ١١٢ شخص وإصابة ٥٢ آخرين) خلال الثمانية عشر عاماً التي سبقت عام ١٩٩٦، لم تسجل هناك أي حالة في العشر سنوات ونصف التي تلتها (Chapman et al., 2006, p. 365). واستمر عدم وجود حالات القتل الجماعي حتى نهاية عام ٢٠١٣ (O'Malley, 2013).

### جنوب أفريقيا

انخفضت معدلات جرائم القتل في جنوب أفريقيا إلى ما يزيد على النصف منذ عام ١٩٩٤ عندما كان معدل الجرائم ٦٦,٩ لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان مقارنة مع ٣٠,٩ عام ٢٠١١-٢٠١٢ (Jaynes, Alvazzi de Frate, and Pavesi, 2013, p. 135). وقد وجد تقييم معدلات جرائم القتل المسلحة وغير المسلحة بعد تعزيز قوانين جنوب أفريقيا لمراقبة الأسلحة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ أنه بالرغم من أن كلا المعدلين شهدا انخفاضاً، كان هناك انخفاض أسرع بشكل ملحوظ في معدلات جرائم القتل المسلحة، وذلك مرتبط بالقيود التدريجية للوصول إلى الأسلحة (Abrahams, Jewkes, and Mathews, 2010, p. 588).

### خاتمة

في الوقت الذي تكون فيه مبادرات التخلص من الأسلحة ضرورية لمنع العنف المسلح والحد منه، تُعد هذه الأخيرة من الإجراءات التي لا

تكون كافية عندما تُطبَّق لوحدها. وتوضّح هذه الوثيقة أن الانخفاض المستمر والقابل للقياس في مستويات العنف المسلح يتطلب استراتيجيات أكثر تكاملاً.

وعلى سبيل المثال، تبين الوثيقة أنه يمكن لعمليات الحظر على حمل الأسلحة أن تتجح في تغيير المواقف وتحقيق انخفاضات قصيرة الأجل في مستويات العنف في مناطق محددة، إلا أن القليل من هذه العمليات ينتج في امتلاك تأثير إيجابي مستمر دون أن ترافقها النشاطات المكتملة التي تركز على الطلب. وغالباً ما تتجح النوعية ومشاركة المجتمع المحلي في حملات نزع السلاح في تقديم الدعم أو تغيير المواقف تجاه الأسلحة والحد من الطلب عليها مؤقتاً، إلا أنه لم يُثبت أن لديها تأثيرات مستمرة قابلة للقياس لمنع العنف المسلح والحد منه في غياب النهج الأخرى للتعامل مع الطلب. واعتماداً على السياق، تُعد برامج التخلص من الأسلحة ناجحة ليس فقط في منع انتشار الأسلحة، بل في التوعية أو زيادة الثقة في المسؤولين عن توفير الأمن، لكن نادراً ما نجحت برامج جمع الأسلحة لوحدها في خفض مستويات العنف المسلح أو حتى الحد من عدد الأسلحة المتداولة على المدى البعيد.

وكما هو الحال بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق فقط من خلال الحد من النزاع وعدم الاستقرار، لا يمكن الحد من العنف المسلح بشكل مستدام فقط من خلال منع انتشار الأسلحة. ويمكن القول بأن المبادرات التي حققت أكثر انخفاض مستمرًا وقابل للقياس في مستويات العنف المسلح هي تلك التي اتخذت نهجاً متعدد الأوجه لما يُسمى مشكلة متعددة الأبعاد. وقد تعاملت هذه المبادرات مع الطلب من خلال حملات التوعية المجتمعية التي غيرت المواقف تجاه الأسلحة، كما منعت انتشار الأسلحة الزائدة وغير المشروعة، الذي بدوره كان له النفع الإضافي من إشراك المجتمعات المحلية في جهود الحد من الجريمة. وقللت هذه البرامج من احتمال إعادة التسلح من خلال إجراء تغييرات تشريعية للطريقة التي يمكن بها الحصول على الأسلحة ونقلها. ويتمثل العنصر الأخير – والذي غالباً ما يكون غائباً – الضروري لنجاح برامج منع العنف المسلح والحد منه في الوسيلة المتبعة لقياس تأثيرها في الفترة التي تلي تطبيقها. وعند إعداد هذه البرامج، تُستثنى وسيلة الدراسة التجريبية للتأثيرات الدائمة لهذه البرامج مع مرور الزمن بشكل شبه دائم.

### اقتراحات بشأن السياسات

يجب أخذ عدة عوامل بعين الاعتبار عند إعداد برامج فعالة لنزع السلاح من أجل الحد من العنف المسلح وإنقاذ الأرواح:

- تُعد الإرادة السياسية، والملكية المحلية،

والشمول، والقيادة الفعالة للبرامج، من المتطلبات الأساسية. ويمكن أن يُسَد التخطيط المستقبلي المفصل إذا لم يساهم صنع القرار أو المجتمعات في نشاطات البرامج أو أهدافها. ويخاطر نزع السلاح الإيجابي بعزل المجتمعات التي تُعد مشاركتها في البرامج مهمة جداً. وعلى العكس من ذلك، يمكن لمبادرات نزع السلاح الطوعي المعززة بتغيير المواقف أن تزيد من التعاون والثقة.

- يجب ألا تُختار المجتمعات المستهدفة بناءً على اتجاه سياسي أو عرقي، وذلك لأن البرامج سوف تشل إذا نُظر إليها على أنها تفرض نزع السلاح الانتقائي على مجتمع ما وتستنهي آخر.
- لا يمكن لمؤسسات الدولة لوحدها أن تتحقق انخفاضات دائمة في مستويات العنف المسلح. ومن شأن إشراك المجتمعات وممثلي المجتمع المحلي والقطاع الخاص في جميع مراحل البرنامج، بما في ذلك إعداده وتنفيذه واستعراضه، أن يساعد في ضمان تنفيذ متماسك له وتقييم أساسي لفعاليتها.

- يكون تأثير البرامج التفاعلية أو المتفرقة أقل إيجابية من البرامج التي تكون مرتبطة باستراتيجية أوسع وذات أجل أطول لمنع العنف المسلح والحد منه.

- من شأن تحقيق فهم شامل لمشكلة العنف المسلح أن يساعد في تجنّب المبادرات التلقائية التي تحقق القليل من الأمور الإيجابية أو يكون لها نتائج عكسية في أسوأ الأحوال. ويمكن أن تكون مرادف الجريمة والعنف أدوات مفيدة للإعداد للتدخلات استناداً إلى أدلة دامغة.

- سوف تتراجع إنجازات عمليات نزع السلاح قصيرة الأجل ما لم تُتناول الأسباب الجذرية لطلب الأسلحة، كانهدام الأمن وخط الإمداد الخاص بإعادة التسلح، جنباً إلى جنب مع اتباع أساليب للتنمية المستدامة وبناء السلام.

- يجب أن تُقاس برامج نزع الأسلحة الناجحة ليس فقط حسب عدد الأسلحة المجموعة، بل أيضاً حسب العلاقة بين الأمن الحقيقي والمتصور والثقة في الدولة وتوقعات التنمية الاقتصادية وأخيراً عدد الأرواح التي تم إنقاذها.

- يجب أن تشمل البرامج رصداً طويل الأجل لمستويات العنف من البداية، كما يجب أن يتلقى هذا الرصد الدعم المالي والفني اللازم، حيث يُقَدِّم العديد من برامج نزع السلاح دون اعتبار وسيلة لرصد الأثر المستقبلي لها.



١. لأغراض هذه الوثيقة، يُعرّف العنف المسلح على أنه 'الاستخدام المتعمد للقوة غير الشرعية (بشكل فعلي أو بالتهديد) بالأسلحة أو المتفجرات ضد شخص أو جماعة أو مجتمع أو دولة بحيث يتقوض أمن الناس و/أو التنمية المُستدامة' (Geneva Declaration Secretariat, 2008, p.2).
٢. البرامج 'المباشرة' هي تلك التي تسعى إلى تناول الأدوات والعوامل والظروف المؤسسية التي تسمح بوجود العنف المسلح (عناصر العنف المسلح)، بينما تشير البرامج 'غير المباشرة' إلى تلك التي تتناول عوامل الخطر المباشرة والبنوية التي تؤدي إلى وجود العنف المسلح (ظروف العنف المسلح) (OECD, 2011, p. 22).
٣. يُرتكب ما يقارب ٤٢ في المائة من جرائم القتل حول العالم باستخدام الأسلحة النارية، إلا أن نسبة جرائم القتل باستخدام الأسلحة النارية تقفز من ٢١ في المائة في أوروبا الغربية والوسطى إلى ما يصل إلى ٧٤ في المائة في الأمريكيتين. وبينما يكون احتمال استخدام الأسلحة النارية للقتل أكبر بكثير في الأمريكيتين، يكون احتمال استخدام الأدوات الحادة للقتل أكبر من الضعف في أوروبا (UNODC, 2011, p. 10).
٤. في البرازيل وبوروندي وكولومبيا وليبيريا وجنوب أفريقيا وتيمور الشرقية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.
٥. من التدخّلات التي تستهدف الأسلحة، كان معظمها برامج لجمع الأسلحة وإتلافها (٤٧)، ثم تأتي برامج الحجز على الأسلحة (٢٦)، ثم العفو وإعادة الشراء (٢١)، ثم المناطق الطوعية الخالية من الأسلحة (١٥)، ثم تأمين مستودعات الأسلحة (٦)، ثم تدريب صانعي الأسلحة (٢)، وأخيراً برامج إنفاذ القانون (٣) (OECD, 2011, p. 37, Table 2.2).
٦. من بين قائمة بالأدوات غير الشرعية التي تشمل العقاقير الحاصلة للرقابة والأدوات الحادة والألعاب النارية المحظورة والبضائع المسروقة والأدوات التي يمكن أن تُستخدم لارتكاب جريمة والأدوات التي يمكن أن تُستخدم لارتكاب عمل إرهابي والأدوات التي يمكن أن تسبب ضرراً جنائياً (Eastwood, Shiner, and Bear, 2013, pp. 18-19).
٧. تدخّلات منع العنف في بوسطن (٢٠٠١) وريشموند (٢٠٠٢) وشيكاغو (٢٠٠٧) في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت إصدار أحكام قضائية شديدة للجرائم المسلحة، حيث نجحت جميعها وعلى نحو مستمر في الحد من العنف المسلح، لكن طرحت بعض الأسئلة حينها حول ما إذا كانت هذه الانخفاضات في مستويات العنف المسلح قد طرأت قبل التدخّلات (Durlauf and Nagin, 2011, p. 37).
٨. يجب أن تُعرّض مبادرات القطاع الصحي، كحملات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب - الإيدز، على أنها نماذج لأفضل الممارسات لما كان لديها من تأثير على الصحة العامة بفضل تغيير السلوك من خلال التواصل ونشاطات التوعية العامة. ويستعرض مؤلّف نور وآخرين لعام ٢٠٠٩ حملات التواصل الجماعي، كما يشير إلى حدوث تغيير

## المراجع

- إيجابيًا في الغرض من حملات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب - الإيدز، حيث كانت تهدف ببساطة إلى زيادة الوعي ثم أصبحت تحاول الحث على اتباع سلوك جنسي أكثر أماناً.
٩. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المعدّلات تعتمد على أحداث جرائم القتل وليس على ضحاياها، وبناءً على ذلك، تكون هذه المعدّلات أقل من المعدّلات التي تعتمد على عدد الضحايا؛ لم تُوفّر مثل هذه البيانات من الشرطة على نحو موثوق حتى عام ٢٠٠٨ (Broadhurst, Boudhours, and Keo, 2012, p.3).
  ١٠. عند مقارنة جرائم القتل المتوقّعة مع جرائم القتل الفعلية للسنة.
- Abrahams, Naeemah, Rachel Jewkes, and Shanaaz Mathews. 2010. 'Guns and Gender Based Violence in South Africa.' South African Medical Journal, Vol. 100, No. 9, pp. 586-88.
- Attree, Larry. 2005. SASP Test in North East Serbia: Evaluation Report. Belgrade: SEESAC.
- Atwood, David, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah. 2006. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand. Geneva: Small Arms Survey and Quaker United Nations Office.
- Bevan, James. 2008. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region. Occasional Paper No. 21. Geneva: Small Arms Survey. June.
- Broadhurst, Roderic, Thierry Boudhours, and Chenda Keo. 2012. 'Crime and Justice in Cambodia.' In J. Liu and B. Heberton, eds. Asian Handbook of Criminology. 6 February. <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\_id=2118319>
- Cano, Ignacio. 2006. Living without Arms: Evaluation of the Arms-free Municipalities Project: An Experience in Risk-taking in a Risky Context. San Salvador: UNDP.
- Chan, Andy and Jason Payne. 2013. Homicide in Australia: 2008-09 to 2009-10: National Homicide Monitoring Program Annual Report. AIC Reports No. 21. Canberra: Australian Institute of Criminology.
- Chapman, S., et al. 2006. 'Australia's 1996 Gun Law Reforms: Faster Falls in Firearm Deaths, Firearm Suicides, and a Decade without Mass Shootings.' Injury Prevention, Vol. 12, No. 6, pp. 365-72.
- Cook, Philip J. and Jens Ludwig. 2006. 'Aiming for Evidence-based Gun Policy.' Journal of Policy Analysis and Management, Vol. 25, No. 3, pp. 691-735.
- Dreyfus, Pablo, et al. 2008. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buybacks and the Victims. Special Report No. 9. Geneva: Small Arms Survey.
- Durlauf, Steven N. and Daniel S. Nagin. 2011. 'Imprisonment and Crime: Can Both Be Reduced?' Criminology & Public Policy, Vol. 10, No. 1. February, pp. 13-54.
- Eades, Chris, et al. 2007. Knife Crime: A Review of Evidence and Policy, 2nd edn. London: Centre for Crime and Justice Studies.
- Eastwood, Niamh, Michael Shiner, and Daniel Bear. 2013. The Numbers in Black and White: Ethnic Disparities in the Policing and Prosecution of Drug Offences in England and Wales. London: Release.
- Fratello, Jennifer, et al. 2013. Coming of Age with Stop and Frisk: Experiences, Self-perceptions and Public Safety Implications. New York: VERA Institute of Justice.
- Gallup. 2013. Summary Report. Unpublished household survey in Libya commissioned by the Small Arms Survey and the US Institute of Peace.
- Geneva Declaration Secretariat. 2008. Global Burden of Armed Violence. Geneva: Geneva Declaration Secretariat.
- . 2011. Global Burden of Armed Violence 2011: Lethal Encounters. Geneva: Geneva Declaration Secretariat.
- Jaynes, Natalie, Anna Alvazzi de Frate, and Irene Pavesi. 2013. 'Trend Lines: Armed Violence in South Africa.' In Small Arms Survey. Small Arms Survey 2013: Everyday Dangers. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 132-59.
- Karp, Aaron. 2009. 'Man, the State, and War: The Three Faces of Small Arms Disarmament.' In Small Arms Survey. Small Arms Survey 2009: Shadows of War. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 159-91.
- Kirsten, Adele. 2004. The Role of Social Movements in Gun Control: An International Comparison between South Africa, Brazil and Australia. Research Report No. 21. Durban: Centre for Civil Society.
- . 2007. Simpler, Better, Faster: Review of the 2005 Firearms Amnesty. ISS Paper No. 134. Pretoria: Institute for Security Studies. April.
- . et al. 2006. Islands of Safety in a Sea of Guns: Gun Free Zones in South Africa's Fothane, Diepkloof, and Khayelitsha. Working Paper No. 3. Geneva: Small Arms Survey. January.
- Kuhn, E. M., et al. 2002. 'Missing the Target: A Comparison of Buyback and Fatality Related Guns.' Injury Prevention, Vol. 8, No. 2, pp. 143-46.
- Lamb, Guy. 2008. 'Under the Gun': An Assessment of Firearm Crime and Violence in South Africa. Pretoria: Office of the President.
- Leigh, Andrew and Christine Neill. 2010. 'Do Gun Buybacks Save Lives? Evidence from Panel Data.' American Law and Economics Review, Vol. 12, No. 2, pp. 509-57.



## إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية

يُليزم إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية الذي يسري في أكثر من 100 دولة الموقعين بدعم المبادرات التي تتجه نحو قياس التكاليف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للعنف المسلح وتقييم المخاطر ومكان الضعف وفعالية برامج الحد من العنف المسلح ونشر المعرفة المتعلقة بأفضل الممارسات.

ويطالب الإعلان الدول بتحقيق انخفاض يمكن قياسه في العبء العالمي للعنف المسلح وتحسينات ملموسة في الأمن البشري بحلول عام 2015.

وتشمل المنظمات المنظمة كلاً من مكتب منع الأزمات والتعالي منها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب كويكر لدى الأمم المتحدة.

ويستضيف مسح الأسلحة الصغيرة الأمانة العامة لإعلان جنيف ويقدم البحوث لتعزيز المعرفة حول مسببات وعواقب العنف المسلح.

وللمزيد من المعلومات حول إعلان جنيف والنشاطات ذات العلاقة والمنشورات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:  
[www.genevadeclaration.org](http://www.genevadeclaration.org)

Sao Paulo. International Conference on Applied Economics

de Souza, Maria de Fátima Marinho, et al. 2007. 'Reductions in Firearm Related Mortality and Hospitalizations in Brazil after Gun Control.' Health Affairs, Vol. 26, No. 2. March-April, pp. 575-84.

Swift, Art. 2013. 'Personal Safety Top Reason Americans Own Guns Today.' Gallup Politics. 28 October. <<http://www.gallup.com/poll/165605/personal-safetytop-reason-americans-own-gunstoday.aspx>>

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2011. 2011 Global Study on Homicide. Vienna: UNODC.

Villaveces, Andrés, et al. 2000. 'Effect of a Ban on Carrying Firearms on Homicide Rates in Two Colombian Cities.' Journal of the American Medical Association, Vol. 283, No. 9, pp. 1205-9.

Wepundi, Manasseh, James Ndung'u, and Simon Rynn. 2011. Lessons from the Frontiers: Civilian Disarmament in Kenya and Uganda. London: Saferworld.

Wille, Christina. 2005. Finding the Evidence: The Links between Weapon Collection Programmes, Gun Use and Homicide Rates in Cambodia. African Security Review. Pretoria: Institute of Security Studies.

Wolf, Sonja. 2011. 'Mano Dura: Gang Suppression in El Salvador.' Oxford: Sustainable Security. 1 March. <<http://sustainablesecurity.org/2011/03/01/mano-dura-gang-suppression-in-elsalvador/>>

Metropolitan Police. 2006. Knife Amnesty: Impact on Knife Enabled Offences. <[http://www.news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/06\\_12\\_06\\_%20knife\\_amnesty.pdf](http://www.news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/06_12_06_%20knife_amnesty.pdf)>

Noar, Seth M., et al. 2009. 'A 10-Year Systematic Review of HIV/AIDS Mass Communication Campaigns: Have We Made Progress?' Journal of Health Communication, Vol. 14, pp. 15-42. <[http://www.dors.it/alleg/newfocus/201210/Noar\\_review\\_AIDS.pdf](http://www.dors.it/alleg/newfocus/201210/Noar_review_AIDS.pdf)>

O'Brien, Adam. 2009. Shots in the Dark: The 2008 South Sudan Civilian Disarmament Campaign. HSBA Working Paper No. 16. Geneva: Small Arms Survey.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2009. Conflict and Fragility: Armed Violence Reduction, Enabling Development. Paris: OECD.

—. 2011. Investing in Security: A Global Assessment of Armed Violence Reduction Initiatives. Conflict and Fragility Series. Paris: OECD.

O'Malley, Nick. 2013. 'Sandy Hook Massacre: Gun Lobby Targets Australia.' Sydney Morning Herald. 12 December. <<http://www.smh.com.au/world/sandy-hookmassacre-gun-lobby-targetsaustralia-20131212-hv5ed.html?rand=1386809768432>>

Pavesi, Irene. 2013. Analysis of Survey Data on Pastoralist Communities in Somaliland, Karamoja, Eastern Equatoria, and Kenya. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey dos Santos, Justus Marcelo Justus and Ana Lucia Kassouf. 2011. 'The Effectiveness of Gun Control Laws: "Disarmament Statute" and Public Safety in the City of São Paulo.' Paper presented at the International Conference on Applied Economics, Perugia.

Restrepo, Jorge A. and Edgar Villa. 2010. 'Do Bans on Carrying Firearms Work for Violence Reduction? Evidence from a Department-level Ban in Colombia.' Universitas Economica, Vol. 10. Bogota: Universidad Javeriana.

Rodgers, Dennis, Robert Muggah, and Chris Stevenson. 2009. Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions. Occasional Paper No. 23. Geneva: Small Arms Survey. Romero, Michael P., et al. 1998. 'Characteristics of a Gun Exchange Program, and an Assessment of Potential Benefits.' Injury Prevention, Vol. 4, No. 3, pp. 206-10.

Dos Santos, Marcelo Justus, and Ana Lucia Kassouf. 2011. The Effectiveness of Gun Control Laws: 'Disarmament Statute' and Public Safety in the City of

### المختصرات

AVRP الحد من العنف المسلح و  
الوقاية منه

GFZ منطقة خالية من السلاح

NFA اتفاق الأسلحة النارية الوطني

OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

### نبذة عن الكاتب

ماركوس ويلسون هو مستشار بحوث ارتبط بسياسة الأسلحة الصغيرة منذ عام 2008. أجرى ماركوس بحثاً حول تشريع الأسلحة النارية ومنع العنف المسلح ونقل الأسلحة والعملية الدولية للأسلحة الصغيرة.

محرر النسخة: أليكس بوتير

المصحح: جون لينيجار

التصميم والتنظيم: HotHouse South Africa

